قراءات في مواصفات الطاغية المستبد

الطاغية المستبد يهدم ويدمر، ويصف من يبني بالمخرب، ويثير الفتن، ويزعم دائمًا أن خصوم أسلوبه.. الخاطئ هم خصوم الوطن... وأن أعداء الجاهه الباطل.. هم أعداء الله..

هكذا سطر العالم الفرنسي جوستاف لوبون في كتابه «روح الجماعات» بعضًا من تعريفاته للطاغية المستبد.. وستكون لنا عودة لتعريفات لوبون وغيره حول هذا الموضوع، ولكنني أريد أن أقدم للقارئ الفاضل مقدمة في شكل رواية عن علاقتي بهذا الموضوع؛ لأني أراها مهمة لربط التفكير وأسس البحث والإدراك بجدية القراءات حول هذا الموضوع.. وأبدأ مقدمتي..

كنت في عام ١٩٨٦م في كوالالمبور بماليزيا أحضر اجتماعًا لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول الضمان الاجتماعي الإسلامي، وكان يرافقني في ذلك الاجتماع بعض من المتخصصين الليبيين في هذا المجال، كان من بينهم: من مدينة بنغازي الأستاذ إسماعيل أبو رويص، ومن مدينة طرابلس الأخ سالم الشتيوي، والمرحوم المبروك الزواغي، ومن سبها الأخ محمد خليفة.

وفي ذلك المؤتمر تقرر تشكيل لجنة تتولى إعداد وصياغة وثيقة مهمة، وهي الاتفاقية الإسلامية للضمان الاجتماعي، ولمداخلاتي الفنية العديدة في ذلك اللقاء التاريخي تم اختياري رئيسًا لهذه اللجنة التي كانت تضم كوكبةً من خبراء الضمان الاجتماعي بالوطن العربي منهم: الدكتور المهدي فرحان الذي كان في ذلك الوقت المدير العام للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالأردن، ثم أصبح بعد ذلك وزيرًا للعمل.. والذي استضاف أمانة هذه اللجنة وأصبحنا نلتقي بعمان حتى انتهينا في عام من إعداد هذه الوثيقة، التي كان مصيرها مصير وثائق عربية وإسلامية كثيرة، أدراج مكاتب منظمة المؤتمر الإسلامي..

على أية حال قد تقول عزيزي القارئ: ما دخل ذلك في موضوعنا؟ والربط هنا يبدأ أثناء تلك الاجتماعات، حيث التقيت بأحد الأساتذة الذي استمع إلى حديثي النقدي حول الاتجاهات الاجتماعية في النظرية الرأسمالية، وكذلك النظرية الاشتراكية، وكيف أن الحل الأمثل لنا في أن نأخذ بالاتجاهات الاجتماعية في الإسلام، وأعني هنا الاتجاهات الاجتماعية بمفهومها الشامل التي تضم النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهنا اقترح عليَّ أن أقوم بإعداد بحث يمكن أن يكون دراسة للماجستير أو للدكتوراه أقدمه لإحدى

الجامعات التي تسمح بنظام الدراسة عن بعد، وأفادني بوجود اتفاق بين جامعة «كاردف بويلس» في بريطانيا وجامعة بيروت في لبنان في هذا الشأن.

وبدأت إعداد الدراسة بإشراف الأستاذ الدكتور فاروق العدلي؛ لمعرفتي السابقة به، وكنت أطلع وأبحث واستغل جزءًا من وقتي في سفرياتي المتعددة لاقتناء المراجع ذات العلاقة، وكان العنوان: «الاتجاهات الاجتماعية في النظريات السياسية» حتى مكنني الله بتوفيقه من إنهاء هذه الدراسة في عام ١٩٩٠، وعندما اطلعت عليها دار النشر المغربية «النجاح الجديد» طلبوا مني تغيير اسمها قبل نشرها في كتاب، وصدرت بالمغرب تحت رقم إيداع قانوني رقم ١٩٩٣\٢٥٠، باسم «الثورة العربية الإسلامية».

إنني آسف لإطالة التقديم، ولكني وجدته ضروريًا ليشعر القارئ أن ما سيقرأه من صفات وتعريفات للطغاة المستبدين هو نتاج لبحث علمي يمكن الركون إليه.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الطاغية المستبد ليس بالضرورة أن يكون حاكمًا فقط، بل هي صفة في رموز كثيرة بالمجتمع من: رب الأسرة إلى مدير أو مسؤول العمل، إلى رجل الأعمال، إلى بعض الزعماء المحليين، إلى بعض الحكام في تاريخ الأمم والشعوب..

وعودة إلى موضوع كتاب «روح الجماعات» يقد م لوبون دراسة علمية واقعية عن نفسية وعقلية الجماعات وأسلوبها في الفهم والتصرف، وكيف أنها بصفة عامة حتى وإن كانت من أفراد وعباقرة أو أشخاص متميزين لابد أن تجنح للتسطيح المبالغ فيه؛ وأن تميل إلى التضخيم، وأن تُقاد بالألفاظ، ولو كانت فارغة، وأن تتحرك بالأوهام وإن كانت خاطئة، وأن تسير بالأحلام، حتى وإن كان الواضح أنها ضالة كاذبة.. وفي التاريخ في بلاد الغرب، وفى بلاد الشرق شواهد قاطعة على ذلك وحوادث بالغة الدلالة عليه.

من هنا يتضح لنا أن الجماعات بصفة عامة والجماعات الأمية بصفة خاصة – لطبيعتها المضطربة وعقليتها السطحية ونفسيتها المشوشة – تُقاد دائما بالطغاة الذين يكونون بالفطرة أو الدراسة أو التجربة أو الإرشاد على بينة من حقيقة الجماعات التي يولدون ويعيشون فيها؛ فيعملون على التهييج والإثارة والتلاعب بالألفاظ والكلمات، ونشر الأوهام والأحلام ورفع الشعارات والرموز، دون أن يقدموا أية برامج محددة أو نُظُم مفصلة أو دراسات واضحة.

والطغاة يعملون بمنهج الدعاية، والإلحاح وأسلوب التوكيد، فهم يكررون الأوهام دائمًا، وينشرون الأحلام ويرددون الشعارات في كل مناسبة، ويرفعون الرموز كلما وحينما وأينما وجدوا سبيلاً لذلك.

والطاغية المستبد برأيه يشتد في اتهام الآخرين، ويكثر من الأحاديث المثيرة، ولا يعمل أبدًا أو يعمل في الاتجاه الخاطئ، وينحرف ويرمي من يحاول كشفه أو إظهار حقيقته بالعمالة والخيانة.

والطاغية لا يرد بالمنطق، بل بالشائعات، ولا يحاول بالحسنى، بل بالتهديد، ولا يواجه بالعفو، وإنما بالعدوان، وهو يكذب، ويتهم غيره بالكذب، ويحرف ويتهم غيره بالتحريف، وهو دائمًا يجنح للتلاعب بالألفاظ والتمسك بالكلمات، فيسمي العدوان كفاحًا، والقتال جهادًا، والهزيمة نصرًا، والانسحاب إعادة تنظيم، واغتيال الخصوم تصفية لهم.

وإذا كان نهج الطاغية وأسلوبه في المجال السياسي شديد الخطورة على الأمم، بالغ الضرر على الشعوب لما يلحقه بها من تشويه مؤكد للشخصيات، وتحريف شديد للقيم، وتزييف واضح للمعاني، وتدمير محتم للمصائر؛ فإنه أشد خطورة وأبلغ ضررًا عندما يحدث في المجال الاجتماعي، وبالتحديد في أمور الدين.

فالطاغية عندما يتمنطق بالدين أو يتمسح بالشريعة يجعل من نفسه وكيلاً عن الذات الإلهية، ومتصرفًا باسم القوى الكونية، ومتحدثًا بلسان الوحي، ومتحكمًا في تفسير النصوص كما يحلو له، ووصيًا على الناس، ورقيبًا على جميع الإرادات،ومتسلطًا على رقاب العباد.

هذه المواصفات الناتجة عن بحث ودراسة لأشكال الطغاة وتصرفاتهم عبر التاريخ الإنساني يجب أن تكون نبراسًا تهتدي به قوى الخير في الحد من الطغيان والاستبداد.

وسيكون لي تكملة حول نتائج وخلاصة كتابي عن الثورة العربية الإسلامية في لقاء قادم بإذن الله تعالى.

المراجع:

- روح الجماعات : للعالم الفرنسي الكبير جوستاف لوبون.
- الثورة العربية الإسلامية : إبراهيم قويدر.

قصاص الناس من ... الحكام

بدايةً، لإزالة أي لبس أو سوء فهم، ليس لي أي موقف مضاد لنظام الحكم في السودان، فقد قوبلت في زياراتي المتعددة للسودان أثناء عملي كأمين عام لمنظمة العمل العربية بكل الحفاوة والتقدير، وقدمت لوزارة العمل والحكومة السودانية واتحاد العمال السوداني كل ما يمكن أن تقدمه المنظمة من دعم فني وسياسي، واستقبلني الرئيس البشير أكثر من مرة، وكُرِّمت من قبلهم.. ولي أصدقاء كتاب وأدباء و مفكرون وأساتذة أفاضل أعتز بمعرفتهم..

قدمت هذه المقدمة لأقطع الطريق أمام المتأولين والمتفننين في قلب الكلام وتغيره وفقًا لما يخدم مصالحهم، فليبقوا بعيدًا؛ لأن القارئ سيعي ما أعنيه، وكون الحالة المثال هي السودان لا يعني أنها بيت القصيد.

الأجواء العربية الآن مشحونة بشكل لافت للنظر حول موضوع المحكمة الجنائية الدولية بعد أن قدم المدعي العام دعواه الأخيرة، وبها قائمة من المسؤولين في السودان، على رأسهم رئيس الجمهورية. وبدأنا كمؤسسات عربية نتحرك من خلال التوجهات المعتادة،

ونظرية المؤامرة، ونتهم المحكمة بأنها تستقصد العرب والمسلمين، وأنها من تدبير الأمريكان انتقامًا من الخرطوم، وأنها مؤامرة لتقسيم السودان... إلى آخر الدعاوى التقليدية التي ممكن أن يكون جلها صحيحًا ولا اختلف معه، وأضيف أن هذه المؤسسات الدولية تكيل لنا بمكيالين وأن الجرائم التي تقع من إسرائيل ضد العرب الفلسطينيين لا تدان حتى ببيان، أعلم ذلك، وعايشته على الواقع في أروقة الأمم المتحدة بجنيف.

ولكني اليوم لي منظور آخر تمامًا هم الخبراء السياسيون الأمريكان والأوربيون المتخصصون في شؤون العرب والمسلمين، يعرفون علاَّتنا وأمراضنا وخبايا حكامنا؛ لأنهم صنعوهم، وبالتالي فإن ما يقومون به من فعل يعلمون ويدركون مقدمًا رد فعلنا، وهم لا يهمهم الفعل بل يركزون على وقوعنا في فخ رد الفعل الذي بعده يتخذون الموقف الذي يرغبونه، وتحت مظلة الشرعية الدولية.

الأصل في الموضوع قضية دارفور، وهي محل النقاش... ليقل لنا الجميع: ماذا فعلوا في دارفور إن كان الموجودون في قائمة المدعي العام أبرياء، فليقدموا ما يثبت ذلك، وليطلع كل المواطنين قبل المحكمة على ذلك..

الشعب السوداني من حقه أن يعرف الحقيقة، وإذا كان نظامه القضائي عاجز عن محاكمة الجناة، فلماذا نرفض أن يُحاكموا في محكمة الجنايات الدولية، ونقلب الدنيا ونقعدها.. يا سادة الإنسان البريء لا يخاف من القضاء؛ لأنه بريء وأدلته معه والله معه.

تصوروا الموضوع ببساطة بيت أمن فيه أسرة يتحرش بها من الخارج بعض الأفاقين، وينجحون في هتك حرمة هذا البيت، ويأتي أناس يتهمون هؤلاء الأفاقين وغيرهم أمام القاضي، من البديهي أن الجناة لن يسلموا أنفسهم وسوف يتهربون من ذلك بشتى الطرق؛ لكن الآخرين الأبرياء الذين لا يخافون سيقفون أمام القاضي ومعهم شهودهم وإثباتاتهم التي تبرأهم.

القصة هكذا سواءٌ كانت في حي أو مدينة أو بلد أو دولية، البريء لا يخاف، والجاني يعمل كل شيء من أجل الهروب من يوم القصاص، إلا قصاص الله الذي لا مفر منه..

قلت لكم: إن الخبراء يبنون سياساتهم على رد فعلنا، وليس على ما نبادر به من أفعال، لاشك أن هناك مؤامرة ضد السودان، ولكن النظام السوداني بتجاوزات مرصودة لرموزه أعطى الفرصة لما يجري الآن، هذه هي الحقيقة التي جعلتني أفكر: إلى متى لا يقف الإنسان العربي ضد جبروت وظلم الحكام؟ إن وقع، ومن الذي يأخذ حق

الناس من ظلم الحكام، أم نترك ذلك إلى الله ويوم الآخرة، الأمير أو الوزير أو أي رمز من الرموز لا يعاقبون جمعيا بحجة المحافظة على النظام، وتضيع أرواح، ويتم الاستيلاء على الأطيان، من يأخذ حق الناس؟ النظام القضائي غير قادر، والتنظيمات السياسية والمعارضة مشلولة ضعيفة، فمن يأخذ حق الناس من الحكام؟!..

أنا لا أحكم على ما فعله نظام البشير، فهذا واجب المحكمة الدولية، لكن لا تخطئ العين سوء التعامل مع الاتهامات منذ البداية، منذ أخبار الفظائع التي حدثت وقوبلت بلامبالاة، فما كان يحدث لآلاف المواطنين الذين حرقت بيوتهم وهجروا من قراهم؛ قضية -في نظري - أكبر من دارفور والسودان، بل هي مفهوم وحدود، إنها إساءة من السلطة في منطقتنا العربية التي اشتهرت بشراسة قمعها وسطوة جلاديها وكثرة ضحاياها.

القليل فُعِل لوقف التردي الحقيقي في أخلاقيات الحكم، وهذا ما يدفع بعض الأنظمة العربية لوقف أية محاكمة لأي نظام أو مساءلة؛ لأنها تعتقد عن حق أن الطوفان سيصلها إن آجلا أو عاجلا.

وأنا لا أخلط بين سوء الإدارة المنتشرة في منطقتنا، وسوء استخدام السلطة إلى حد ارتكاب الجرائم الجماعية، فالوصول بأي قضية إلى أعتاب المحكمة الجنائية الدولية يعني عمليًا وقوع جرائم على نطاق

واسع، لأن المخالفات تجاوزت حدود السجون والاعتقالات المحلية، وانتهاكات حقوق الإنسان الفردية، إلى القتل الجماعي والإبادة أيضًا.

كل ذلك حدث لامتلاك الأنظمة القدرات العسكرية والأمنية المحكمة.

إن المنظومة السياسية المحتكرة المتجبرة، صار سهلاً عليها التخلص من الخصوم بالكم والكيف، وبدون رادع قانوني أو محاسبة شعبية..

دعوني أقول: إن إقامة محكمة جنائية دولية في صالح الشعب العربي والمواطن العربي الفرد؛ لأنه سيأخذ حقه من خلالها.

وأيضًا من صالح الأنظمة العربية إذا كانت بريئة أن تثبت براءتها أمام هذه المحكمة بالأدلة والبراهين، لا من خلال التخويف بالحرب وبالنيران في كل مكان.

وأخيرًا فهل تكون هذه المحكمة وهذه القضية درسًا للأنظمة العربية حتى تمتنع عن ارتكاب الجرائم ضد مواطنيها؟ وتكون هذه المحكمة مكانًا للقصاص من الأنظمة الظالمة والمسؤولين عنها!

جهود الإصلاح الضائعة ... ولكن !!

يتراءى لي في بعض الأحيان وجود نوايا طيبة وجهود صادقة وجادة للإصلاح في كثير من مناحي الحياة في بلادنا الحبيبة، إلا أن هذه الجهود تقابل في معظمها بعقبات وصعوبات!!!

ويتساءل معي أي متابع للشأن العام عن الأسباب التي تؤدى إلى وجود هذه العقبات أمام مشروعاتنا الإصلاحية وجهودنا التنموية طوال السنوات الماضية، الأمر الذي أدى إلى سلبيات عدة على رأسها: تأخر تنفيذ هذه الإصلاحات، وفشل واضح في عدد غير قليل منها، وارتفاع تكاليف تنفيذ هذه الإصلاحات سواء كانت إصلاحات تتناول الحياة الاجتماعية والارتفاع بمستوى المعيشة للفرد والأسرة، أو إصلاحات تتناول منظومة التعليم عصب التقدم والتطور في أي مجتمع من المجتمعات، أو إصلاحات بيئية مثل مشروعات البنية التحتية والإسكان وغيرها، وكذلك الخدمات الطبية التي تقدم للقادرين وغير القادرين من المواطنين. وغير ذلك من المشروعات الوطنية العديدة التي تتبناها الدولة منذ ثلاثين عامًا، حتى يومنا هذا.

ولعل أشهر المشروعات الإصلاحية التي تبنتها الدولة هي مشروعات الإصلاح الزراعي، وأنشأت لها وزارات ثم أمانات وهيئات وأجهزة،

وأنفقت الكثير في المشروعات الزراعية لغرض وهدف رفعناه شعارًا: «لا حرية لشعب يأكل من وراء البحر».

وجاءت العولمة وتغير محتوى وشكل الشعار، ولكن نرى على الشاشة المرئية الزيارات التفقدية لهذه المشروعات في هذه الأيام، ونلاحظ من خلالها كمًا هائلاً من الإهمال الذي حدث لها..

أين العيب؟ أين الخلل؟! هل في دراسات الجدوى لهذه المشروعات منذ البداية، أم في وسائل التنفيذ والإنشاء والتعاقدات، أم في الإفراد الذين تعاقبوا على إدارتها، أم في التنظيم، أم في كل هذه العوامل مجتمعة؟!

تحقيقًا للمساواة والحد من الإقطاع الزراعي تم تحديد بعض الأراضي، وتم تقسيمها سواء تلك التي كانت تابعة للمشروعات، أو ليست تابعة، ووزعت كمزارع تحت شعار: «مزارع الاكتفاء الذاتي»، وقد ضاعت أكثر من ثلث الأراضي الزراعية التي تملكها ليبيا في هذه المزارع التي لم توزع على محترفي الزراعة أو أبنائهم أو من لهم استعداد للعمل كمزارعين، بل وزعت على أفراد بعيدين كل البعد عن المجال الزراعي، وكثير منها وزعت توزيعًا يشوبه الوساطة والمحسوبية، فمنهم من بناها، ومنهم من حولها لاستراحة للأسرة، والقليل القليل الذي شارك فيها عمال عرب بالجهد مناصفة. إن مشروع مزارع الاكتفاء الذاتي أدى إلى تقسيم

كثير من الأراضي إلى مساحات صغيرة غير مجدية إنتاجيًا، إضافة لسوء استخدام الملاك الجدد لملكيتهم الجديدة كما أشرنا.

وما حدث في الزراعة كمثل حدث في الكثير من القطاعات الأخرى ويرجع ذلك إلى ظاهرة لم نكن نعرفها في المجتمع الليبي وهى ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتعد الأمر للأسف إلى الفساد الأخلاقي كابن غير شرعي للفساد الإداري والمالي، وظهرت بعض المحاولات لمحاربته بعيدًا عن رؤيا ثاقبة لعملية فلسفة محاربة الفساد، وتشكيل العديد من اللجان الشهيرة للتطهير، وسوء تصرفات البعض من أعضائها – اللجان– ترتب عليه هذا التدهور الواضح في برامج المحاسبة، فتارة إقرارات، وتارة ذمة مالية، وتارة أخرى لجان مداهمة، إن هذا التخبط أدى إلى إصباغ صفة عدم الجدية على هذه الأعمال الإصلاحية، فزاد انتشار الفساد واللامبالاة بكافة أجهزة الرقابة المختلفة التي أنشئت لكي تكون فاعلة رقابيًا في كافة شؤون حياتنا العامة.

وانحدر الإنتاج الصناعي في كثير من الصناعات حتى التحويلية منها، وأصبحنا نعتمد على الاستيراد بصورة أكثر كثيرًا من السبعينيات، فما جرى للصناعة هو نفسه ما جرى للزراعة مع اختلاف الشكل؛ لاختلاف طبيعة المجالين.

وزاد عدد الجامعات رغم أن جامعتينا العريقتين لو أضيفت لهما جامعة «سبها» وسخرنا إمكانياتنا لتطوير هذه الجامعات وأخذنا بنظام الفروع عند الحاجة، وابتعدنا بالعملية التعليمية عن التسييس واهتممنا بمصانع التفريخ للجامعات -المراحل التعليمية الأولى للطفل والشاب من الروضة إلى المتوسطة ثم الثانوية- لكان بالإمكان الآن أن نحقق نتائج أفضل كثيرًا من فوضى التعليم التي نتعايش معها، ونأسف عليها كل يوم.

إن ما أصاب التعليم أصاب غيره من الخدمات على اختلاف أنواعها وأشكالها، سواء كانت صحية أو إدارية خدمية أو غيرهما..

إن ما نحن فيه، أيها السادة، يرجع إلى انعدام وجود النظام الصارم، وعدم احترامه والالتزام به إن وجد.. نعم لا توجد قواعد ثابتة مسؤولة في المعاملات يتقيد بها الجميع ويحترمها.

إن قوة المؤسسات -المنفذة للقوانين والنظم- تستمدها من الثوابت في كل مجتمع، ونحن في تجربتنا غيرّنا وجرّبنا كثيرًا، وآن الأوان أن ننظر للأمور بجدية؛ لأنني أعتقد أن الشعب الليبي لن يظل قادرًا على تحمل هذه الصعاب كثيرًا، وعلينا أن نسعى بصدق وإخلاص للخروج من دائرة التخلف في الإدارة، وتحقيق المساواة في الحقوق، وفى تكافؤ الفرص؛ لكي لا يُكتب علينا أن نكون في مصاف الدول

الفاشلة أو الأكثر فسادًا، فلننطلق إلى إصلاح فعال صادق يهدف بالدرجة الأولى إلى إسعاد هذا المجتمع الطيب الأصيل.

ولعل أي متابع لما يدور هذه الأيام داخل مجتمعنا الليبي من حوارات وتلاسن حول عملية الإصلاح، وبروز فئة سمَّت نفسها بالإصلاحيين، ودارت الدوائر على أداء حركة اللجان الثورية، وتناول العديد من عناصرها الكتابة على الصحف دفاعًا عن مواقفهم وتاريخهم، وما أسدوه من صادق العمل للمجتمع وجزيل الخدمة للدولة في مواقع مختلفة، ثم ردّ المعارضين لهم بأساليب متعددة ورؤيا متفاوتة، في هذا الصدد انتهز الانتهازيون هذه الحالة، ودخلوا على الخط لكي يكون لهم موقع قدم فيما يدور، والمواطن الليبي المسكين "الغلبان" يبحث لاهثًا في ظل هذا الركام عن حل لمشكلة الغلاء والفقر والبطالة والعلاج و... و... إلخ. وينتظر توزيع الثروة، بل تحول انتظاره إلى حلم يحلم به هو وأبناؤه.

أقول لكل هؤلاء بمختلف طوائفهم وانتماءاتهم: نحن نريد أناسًا يسعون في خدمة المواطن عمليًا، والرفع من مستوى حياة الأسرة الليبية، وتؤمن وتضحي بذلك، لا نريد استعراض عضلات كلامية شبعنا منها، لا نريد زيادة اختلافات وأحقاد وتشنجات، نريد تلاحمًا من أجل ليبيا، ولتكن لنا مؤسسات قانونية محترمة نزيهة

يتوجه لها كل متظلم، وكل من وقع عليه تجاوز يتقدم لها بكل هدوء وعقلانية، وليدافع كل متهم عن نفسه أمام هذه المؤسسات على نفسه؛ لأنه بريء إلى أن تثبت إدانته، وليتفرغ بقيتنا لخدمة بلادنا ومحاربة الفساد والنهوض بالمجتمع؛ لأن المواطن الليبي يريد من يقدم له الخدمات الأفضل التي تصون كرامته وتحفظ آدميته، أما الكلام والتلاسن فقد شبعنا منه و"قرفنا" ولا نريد -أقولها واضحة- من يحاول من خلال هذه الفترة الحوارية أن ينتهز الفرصة ليرمي حباله ويلفها علينا تسلُّقا وانتهازية؛ ليصل من خلال دعوى الإصلاح للسلطة ويتحول بعد ذلك إلى رقم أكبر من الذين بكتابته عنهم، ودعوى الإصلاح تجاههم تمكِّن من التسلق والوصول إلى موقع ما، ولكن مع مرور الزمن سنجده يفعل أكثر مما كان هؤلاء يفعلون، وأقول للجميع: إذا حملتم على الظهور جنازة، فلتعلموا أنكم بعدها محمولون!

والله ولى التوفيق لأي جهد صادق بنَّاء من أجل الإصلاح الحقيقي الفعال حيث العمل الواقعي الملموس لا بالشعارات والخطب واللقاءات.

شخوص الحقد .. والكره ... والتكفير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا ومعلمنا وقائدنا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم... وبعد...

تضيق الدنيا على أناس يعيشون بيننا بمساحة الاختلاف، فيحولون مجرد الاختلاف البسيط إلى عنوان كبير للحقد والكره والتفسيق، ويصل أحيانا إلى التكفير.. أفراد للأسف يستلذون بإطلاق التهم على الآخرين، ويرون الكفر والفسق أقل وصمة يستحقها كل من يختلف معهم في المنهج وطريقة التفكير.. أفراد لا تتورع ألسنتهم ولا أقلامهم عن قدح الآخرين وتكفير أفكارهم بدلا من مقارعة الحجة بالحجة وعدم الضيق بمساحة الاختلاف التي قد تفضي إلى اتفاق.. أفراد نيتهم مريضة، وألسنتهم أشد مرضًا، يحملون وجوها متعددة فيقولون ما لا يفعلون، ولا يميزون -للأسف- بين حوار الحجج وضجيج اللجج.. أفراد يسارعون إلى إرسال شفرات سالبة تبيح القذف والذم وثلب الأعراض والتصفية، بل تستبيح الدماء والقتل أحيانا، «شخوص» يدَّعون المعرفة فيطلقون أحكامًا تكفيرية ويمررونها بنيات تفجيرية.

أشخاص يرمون كلمات للمتحمسين المندفعين ليستبيحوا بها دماء الأبرياء الذين حرم الله قتلهم إلا بالحق؛ بحثًا عن فتنة تطل برأسها كلما خمدت أشعلوا جذوة أخرى، متناسين أن «الفتنة أشد من القتل».. أشخاص يؤمنون بمسار وتوجه ضيق مقيت، يهدفون من ورائه إلى عسكرة المجتمعات وتقسيمها إلى فرق وجماعات متناحرة. ويبدو أن ثقافة الحوار عندهم غائبة، وقيم الاعتدال والوسطية تواجه حربًا ضروسًا؛ إذ يحاول هؤلاء الشخوص إرسال شفرات خبيثة لاستعادة موجة التكفير والتفسيق؛ لتمزيق أركان المجتمعات العربية الإسلامية وزعزعة أمن شعوبها المسالمة.

الأمة بأكملها تمر بمرحلة حرجة تستوجب من العلماء والعقلاء القيام بواجباتهم الإنسانية تجاه فتاوى التكفير التي بدأت تطفو على السطح مرة أخرى، وبصورة تدريجية، من خلال حلب الفتاوى وتأويل المعاني برغبة استعادة مبررات العنف وترويع الآمنين.

فهل ضاقت الأرض بما رحبت، وتحولت الاختلافات إلى قضايا تستوجب القتل وإيجاد المبررات للسفهاء لاستخدام أساليب العنف والتجريم، كما يحدث في العراق ولبنان وفلسطين.. وغيرها من المجتمعات العربية الإسلامية. يحدث ذلك بديلاً عن روح الحوار والتسامح التي تدعو إليها الأديان. وأن المصيبة التي حلت بأهلنا

المسلمين تتمثل في التسارع إلى إغداق التكفير والتفسيق، على الرغم من أن الدين الإسلامي حذر من هذا المسلك الوخيم العواقب، فقال صلى الله عليه وسلم: «من قال لأخيه: يا كافر. فقد باء بها أحدهما»، وأن من بواعث تكفير الناس فتح المجال أمام الشباب المندفع لارتكاب جرائم إزهاق الأرواح المسلمة البريئة، وتحويل الحياة الآمنة إلى شر مستطير وفتن وخراب وآلام وأحزان.

إن ظاهرة العنف تتنامى عالميًا، وشهدنا لبعض المسلمين دور فيها وفي إذكاء بعضها، ولا أقصد هنا؛ العنف الناتج عن الدفاع المشروع ضد الغزاة كما يحدث في العراق والمقاومة الفلسطينية المستهدفة للعدو الصهيوني المحتل، أي الدفاع عن الوطن والإسلام. وفي غير ذلك يجب وضع حد قاطع لتلك الدعوات المتطرفة واتخاذ إجراءات حاسمة من شانها التنكيل بكل من يشجع على إذكاء روح الكراهية والتعصب وإيقاظ الفتنة وزيادة البغضاء بين المسلمين.

إن جعل الحوار ثقافة مجتمع وخريطة تنمية بشرية لترسيخ قيم الإنسانية البناءة دون الانقسام والتشظّي إلى فرق وجماعات، فالحوار هو الحل الجامع والمانع.

نعم لقد انكسر الجليد إلى حد ما في مؤتمر مدريد الأخير للحوار العالمي بين الأديان؛ ولكن علمتنا التجارب أنه ليس بالقرارات والتوصيات يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف السامية، بل تتحقق بالعمل والمثابرة والاستمرارية، فكم من مؤتمرات نقضت قراراتها قبل أن يجف حبر التوقيعات عليها، وكم من التوصيات ذهبت أدراج الرياح وكم من التمنيات ذهبت جفاء وسدى.

والمبشر بالخير إلى حد ما أن هناك بعض المساعي الخيرة لمعالجة قضايا العنف والتكفير، والتحاور مع الأديان والحضارات الأخرى؛ من بينها مساعي وجهود المجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي حدد الأهداف المرجوة من ذلك: التي أهمها المحافظة على وحدة الأمة الإسلامية وتحقيق التلاقي الفكري بين المسلمين ومكافحة التطرف وعدم تكفير أتباع المذاهب وتعزيز الاعتدال والوسطية، وهذا بالطبع يتطلب خطة عمل تتناول القضايا المشتركة في أصول الدين والتشريع وبناء قواسم مشتركة بين المذاهب.

الكرة الآن في ملعب العلماء وأهل الرؤى والفكر المستنير لإجراء الدراسات والبحوث وإقامة وتنظيم الحوارات الهادفة بين قيادات هذه التوجهات الإسلامية المختلفة.. وعندما يتم التوصل إلى قواسم مشتركة يمكن أن نتفاءل خيرًا بالحوار مع الآخر، وتحديد وسائل

حماية البشرية من الصدام وتهيئة ظروف التعايش الذي يكون أساسه الحرية، وحق الحياة الكريمة على أرض الوطن بدون مؤثرات الحروب: الفكرية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. وبالتالي نتجه إلى تنفيذ نتائج الحوارات.

ولا نكشف سرًّا إذا قلنا: إن أسئلة كثيرة طُرحت على هامش مؤتمر مدريد مثل: أيُّ الإسلام سيحاور الآخر؟ نحن نؤمن أن الإسلام واحد والله واحد أحد والقرآن منزل منه ورسولنا واحد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛ لكن واقعنا المؤسف الآن يجعلنا نرى الإسلام العربي والإسلام الإيراني إن صح هذا التعبير، وتيارات الاعتدال وتيارات التعصب والتطرف وهناك دعوات الصراع التي تدق طبول العنف.

ولكننا ندعو كل هؤلاء إلى حوار هادئ بنّاء بين بعضنا البعض وفق القران الكريم، وسنة رسولنا الكريم؛ لنستطيع أن نتفق على منهج نحاور به الآخر، ونحد من جموح شخوص الحقد والكراهية والتكفير.